الفصل الرابع

التنمية

بين الرأسمالية والاشتراكية

تميزت دراسات التنمية فى السنوات الأخيرة باحساس من الكآبة وعدم الوضوح · اذ اتسمت نهاية عقد التنمية الأول للأمم المتحدة بفيض من التقارير(١) التى دفع اليها الى حد كبير احساس كامل بالفشل · ومع ذلك فقد عبرت هذه التقارير عن رؤية معتدلة التفاؤل بالنسبة لنظورات التنمية فى السنوات العشر التالية برغم كونها متحفظة ونقدية اذا قورنت بالرؤية المتحمسة لحقبة الخمسينات ·

وفى الفترة التالية للحرب مباشرة ، حينما أصبحت فكرة الأقطار (المتخلفة underdeveloped) و (النامية developed) واضحة التحديد

---

(١) فى هذا الصدد توجد ثلاثة تقارير أساسية : تقرير بيترسون Peterson, Robert: **Us. Foreign Assistance in the 1970: AnewApproach** وهو تقرير مرفوع الى الرئيس من قبل مجموعة عمل عن التنمية العالمية واشنطون ، ١٩٧٠ · ثم تقرير جاكسون R. G. Jackson (مجلدين) وهو موجه الى ادارة UNDP بعنوان **A Study of the Capacity of The United Nations Development System** (Geneva, 1969) ثم تقرير بيرسون Pearson بعنوان شركاء فى التنمية وهو تقرير لجنة البنك الدولى عن التنمية العالمية Partners in developmen (نيويورك ١٩٦٩) · ويعتبر أكثر التقارير نقدية ذلك الذى أعدته عن اقطار امريكا اللاتينية لجنة التنسيق الخاصة بأمريكا اللاتينية The Vina deLMar (Report, Chile, 1969 ، وقد تم تحليل هذه التقارير واخرى غيرها من منظورات مختلفة تماما فى مجموعة الدراسات الأخيرة التى اجراها دينيى جولت Denis Goulet وهدسون Michael Hudson تحت عنوان (خرافة المساعدة **The Myth of Aid (development to** (نيويورك ١٩٧١) ص ص ١٣ ـ ٦٤ · وفى مؤلف (التنمية فى عصرنا **day**، لكل من روبرت هنتر Robert E. Hunter وجون ريلى John Riely (نيويورك ١٩٧٢) ص ص ٦١ ـ ٦٩ ·

فى العلوم الاجتماعية أولا ثم فى السياسة الدولية ، أدركت قضايا التنمية فى جانب كبير منها بالنظر الى اعتبارات اقتصادية بسيطة نسبيا · وقد شجع على هذه النظرة عاملان : حيث يتمثل الأول فى تجربة النمو الاقتصادى القوى فى الأقطار الصناعية الغربية فى مقابل الكساد الاقتصادى فيما قبل الحرب ، بحيث خلق ذلك فى منتصف حقبة الخمسينات اعتقادا بأنه الى حد كبير تم حل المشاكل الاقتصادية ، على الأقل من خلال التبنى الجزئى للسياسات الكينزية Keynesian Policies وقد عبرت بشكل مناسب مؤلفات مثل مجتمع الوفر Affluent society لجالبريت J. K. Galbraith ومؤلف روستو Rostow مراحل النمو الاقتصادى The stage of Economic Growth عن هذا الاعتقاد · وطالما أن الاقطار النامية هى المقصودة ، فان المعنى الضمنى لذلك أنها تستطيع أن تتجاوز التخلف الاقتصادى بسرعة نسبية عن طريق الادخال المتعمد لرأس المال والتكنولوجيا اللذين تيسرهما المساعدات العالمية ·

ويتمثل العامل الثانى فى تأكيد نجاح مشروع مارشال Marshall Pdan ، الذى حقق اعادة البناء السريع لاقتصاديات أوربا الغربية ، الثقة فى كفاءة المساعدة الأجنبية · بيد أن مشروع مارشال كما أشار تيبور مند Tibor Mende تضمن اصلاح مجتمعات حديثة ذات انتاجية عالية دمرتها الحرب بشكل مؤقت · فقد امتلكت هذه المجتمعات الوسائل والقدرة التنظيمية والمصادر البشرية التى تحتاجها لاعادة بناء رخاء ما قبل الحرب(٢) فى حين توجد معظم الأقطار النامية فى موقف مختلف تماما ، ومن ثم يصبح مشروع مارشال بمعنى ما ، نموذجا مضللا لتنمية الأقطار الزراعية أساسا بواسطة المساعدات الأجنبية ، التى أدت الى تركيز انتباه وكالات التنمية ومستشاريها على القضايا الاقتصادية فى حين أغفلت السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية للتنمية(٣) ·

---

(٢) Tibor Mende, **From Aid to recolonization : Lesson of a Failure** (New York, 1973),. P. 36.

(٣) بالرغم من حقيقة أن مشروع مارشال له هدف سياسى واضح يتمثل فى اعادة بناء أوربا الغربية كدفاع قوى ضد الشيوعية فى اطار ظروف الحرب والمباردة ، واستمرار هذا =

وبطبيعة الحال ، لم يحدث تجاهل كلى للجوانب الأساسية للتنمية ، فحسبما لاحظ مند Mende أكدت مجموعة من الخبراء عينها السكرتير العام للأمم المتحدة لتحديد أهداف ميثاق الأمم المتحدة بالتفصيل ، فى تقريرها لعام ١٩٥٠ بشدة على المستلزمات البنائية للتنمية ، بيد أنه فى العقدين التاليين ازدهر التحليل الاقتصادى والكمى للتنمية ، فى حين نال موضوع التغير البنائى والثقافى اهتماما أقل ، على الأقل فى الوكالات الحكومية والدولية(٤) ، هذا بالاضافة الى تأكيد بعض الدارسين على الاطار الأشمل ، مثل جونار ميردال Gunnar Myrdal الذى وجه الانتباه الى أهمية العلاقات السياسية والاقتصادية المتبادلة بين الأمم الفقيرة والغنية(٥) وآرثر لويس Arthur Lewis الذى ظل مهتما بالعوامل الاجتماعية للتنمية فى واحدة من أكثر تناولات هذا الموضوع تماسكا(٦) وبول باران Paul Baran الذى حدد ما يعتبر فى ذلك الوقت تحليلا ماركسيا آخر للنمو الاقتصادى(٧) .

ويستند التفاؤل الحذر لبعض الدراسات الحديثة مثل كتاب روبرت ماكنمارا Robert McNamara الى ثلاثة اعتبارات : الأول أن الأقطار الفقيرة تزيد من اجمالى دخلها القومى بمعدل ٢ر٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ . وذلك لصالحها اذا قورن بانجازاتها السابقة أو بهدف

=

الهدف السياسى يلعب دورا هاما فى سياسة المساعدات الأمريكية غير أنه نوقش باستفاضة فى السنوات الأخيرة فقط فى اطار الدراسات التى تمت عن عمليات التنمية الشاملة .

(٤) حيث كان عنوان التقرير الذى نشرت الأمم المتحدة (مقاييس التنمية الاقتصادية ١٩٥٠) . Mende, Op, Cit Pp. 32 - 34

(٥) Gunnar Myrdel, **Economic theory and underdevelopment Regions** (London, 1957).

(٦) W. Arthur Lewis, **The theory of economic Growth** (London, 1955).

(٧) Robert S. McNamara, **One Hundered Countries, two Billion people** (New York, 1973).

وهى عبارة عن تجميع لتصريحات ماكنمارا المعلنة حينما كان رئيسا للبنك الدولى .

الأمم المتحدة لهذا العقد · والثانى أنه من الممكن زيادة المساعدات الأجنبية ، لتصبح أكثر فعالية ، ومن ثم تساعد على زيادة النمو بمعدلات أعلى · والثالث أن وسائل تجاوز المشكلات الأساسية (بما فيها النمو السكانى السريع) موجودة ويمكن استخدامها ·

بيد أن كل هذه الأحكام مطروحة للمناقشة · اذ يخفى متوسط معدل النمو خلال حقبة الستينات اختلافات واضحة بين الأقطار · فمن بين ٦٠ دولة درسها كلارك Clark (٨) على أنها (أقل نموا) حققت عشرة منها معدلات عالية من الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى G. N. P · بينما نصفها حقق معدلات زيادة أقل من ٥٪ سنويا · وحينما يؤخذ النمو السكانى فى الاعتبار فان عشرة أقطار فقط من قمة مجموعة هذه الدول حققت زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى Per Capita G. N. P بحوالى ٤٪ أو أكثر سنويا · بينما كان متوسط الزيادة لكل الأقطار الستين حوالى ٧ر٢٪ · وطالما أن نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى قد نما بالنسبة للدول الغنية خلال نفس الفترة بمعدل ٨ر٣٪ سنويا ، فان الفجوة بين الأقطار الغنية والفقيرة تستمر فى الاتساع ·

وتدعى معظم وكالات التنمية (وبخاصة البنك الدولى) أو تفترض أن المساعدات الأجنبية قد دعمت معدل النمو الاقتصادى فى الأقطار الفقيرة بشكل واضح ، وأن زيادة هذه المساعدات خلال حقبة السبعينات قد يؤدى الى رفع معدل النمو أكثر من ذلك · غير أن هذا الاتجاه قد تعرض باطراد لنقد حاد ، من وجهات نظر متضادة · حيث ترى الانتقادات الراديكالية فى المساعدات ، الوسائل التى تبقى بها الأقطار الصناعية الكبيرة ، الأقطار الفقيرة فى حالة من التبعية ، ومن ثم تعوق التغيرات التى تتطلبها بناءاتها الاجتماعية وأنساقها السياسية ، ومن ثم تؤدى الى تبطىء عملية التنمية · وفى نفس الوقت تضمن الأقطار

---

(٨) Paul G. Clark, **American Aid for development** (New York, 1972) PP. 22 - 23.

الصناعية لنفسها بعض الفوائد كالحصول على المادة الخام ، والأسواق، وفرص الاستثمار ذات العائد ، هـذا الى جانب تعزيز سيطرتها السياسية ومدها على جزء كبير من الكرة الأرضية · ولذلك فقد وصل ميشل هدسون Michael Hudson من تحليلة لتوصـيات تقرير بيترسـون Peterson ودور البنـك الدولى أنهـا تشكلت أساسا بالمصلحة الذاتيـة والقوميـة للولايات المتحـدة ، وخاصة بالرغبـة فى تخفيض الضغوط المتصـاعدة على ميزان مدفوعات الولايات المتحـدة : « اذ عملت عمليات البنك الدولى خلال السنة الاولى لتوليـة ادارته على تمويل عمليات المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة التى كان قـد تركها لتوه »(٩) · وبصفة عامة فقد برهن هدسـون على أنه قـد كان للمساعدات الأجنبيـة فى كثير من الحالات تأثير عكسى على النمو الاقتصادى · وتلاحظ دراسة أجراها كل من جرفن Griffin واينوس Enos (١٠) والتى أستند اليهـا هدسـون ، أن معدل نمو الناتج القومى الاجمالى لاثنى عشـر قطرا فى أمريكا اللاتينية يتناسب عكسيا ومعدل المساعدة الأجنبية ، ومن ثم فقد استنتج « ·· أن المساعدة قد تعوق التنمية لأنهـا تؤدى الى تضاؤل المدخرات المحلية عن طريق الاضـرار بتركيب الاستثمار ، ومن ثم ترفع نسبة ناتج رأس المال ، ولأنها تقلل من فرص ظهور طبقة محليـة لرجال الأعمال ، الى جانب أنها تعوق الاصلاحات التنظيمية »(١١) · ويستمر هدسون ليـؤكد أن من أهم النتـائج العكسية للمساعدة ، أن الظروف السياسية المرتبطة بهـا تمنع التدابير لعزل الاقتصاد النامى ، أو تعبئة المصادر المحلية(١٢) ·

وقد أكد تيبور مند Tibor Mende نفس القضية ، حيث افترض وجود ثورة متنامية فى الأقطار الفقيرة ضـد التبعية ، وضد اجبارها على الحياة داخل النطاق التجارى للدول الغنية ·

---

(٩) Goulet and Hudson, Op. cit., P. 107.

(١٠) K. B. Griffin and J. L. Enos, (**Foreign Assistance : Objectives and Consequences, Economic development and Cultural Change**, 18 (April 1970).

(١١) Ibid, P. 326.

(١٢) Goulet and Hudson, Op. cit., PP. 122 - 123.

« وللخروج من هـذه الدائرة المفرغة واستعادة الهـدية المفقودة ، واحترام ـ الـذات ، فانه ينبغى تغيير التوجيـه السـياسى للتنميـة الاقتصادية · فبـدلا من تطلعها للخارج فانها يجب أن تتجه الى الداخل ، وأن تهتم أساسا بحـل المشـاكل المحليـة بدلا من الاهتمـام بمواجهـة المشـكلات التى تتخلق نتيجة للاتصال بالعالم الصناعى · ومن ثم ينبغى التخلص من علاقات المساعدة المؤدية الى الفسـاد · وأن تنتهى ظواهر كالتكامل مع السوق العالمى ، والاعتماد على رأس المـال الأجنبى ، وكل التفكير الاقتصادى الذى يؤكد على ثبـات العلاقة بين الشمال والجنوب · وبـدلا من ذلك فعلى كل قطر أن يكتشف طريقـه الى التنمية ، اذ ينبغى أن يكون هناك تجريب لاستخدام الطرق المحلية والاعتمـاد أيضـا على المصادر المحليـة · يجب أن تمهـد التغيرات البنـائية أيضا الأسـاس للمشـاركة الشعبية فى الأعمـال البناءة ، وجهود الادخار الأكثـر ، والاستثمار الرشـيد فى الأولويات ··· اذا كانت ضـرورية ، وأيضـا ينبغى ألا يكون هناك تردد فى دفع ثمن هذا الانعزال »(١٣) ·

ويستمر مند ليؤكد أن هـذه البرهنة غير ملائمة وليست واقعية · « ففى حالة أمريكـا اللاتينية مثـلا ، وهى المنطقة الوحيـدة المتخلفة والحرة فى ذات الوقت من السيطرة الأجنبيـة المباشـرة ، عجلت ثلاث فترات (حيث قطعت الروابط مع الأقطار الصناعية المتقـدمة) من حدوث التغيرات البنـائية ، والتصنيع السريع أيضـا · وتمثلت هـذه الفترات فى الحربين العالميتين وسنوات الكساد الاقتصادى · اذ وقعت مراحـل التوسع السريع فى التنميـة الصناعية لـكل من الأرجنتين Argentina والبرازيل Brazil والمكسيك Mexico وحتى فى شيلى Chile خـلال هـذه الفترات ، حيث اتضح أن تفكك الروابط القائمـة مع الاستثمار التجـارى كان لصالح التصنيع المستقل والنمو الاقتصـادى السريع · وقـد تأسست مواقف مماثلة للتحرر من التدخل الأجنبى ، وتوفير الحماية للصناعات الناشئة ، وتقـديم الحوافز للتجربة ، وتحمل المخاطرة ، عن

---

(١٣) Mende, Op. cit., PP. 203 - 204.

طريق العزلة الاختيـارية لليابان أولا وروسيا والصين أخيـرا · وبرغم أن الأهداف الاقتصادية فقط قد لا تبدو أنها الدوافع الأساسية ، فمما لا شك فيه ، أن نتائجها بالتأكيد هى المؤثرة »(١٤) ·

وهـــكذا تؤكـــد الانتقادات الراديكالية على الجوانب الاجتماعية والسياسية على نطـاق عالمى ، وهـــو ما يتناقض مع ما يمكن تسـميته بالسياسة الرسمية لوكالات التنمية وكثير من مراكز دراسات التنمية التى مازالت تركز أساسا على تحليل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية(١٥) · وتتضح أهمية العنصر السـياسى حينمـــا نفحص بدقة أســـلوب توفير المساعدات الأجنبية · اذ نجد أن معظم المساعدات فى المحل الأول ذات طبيعة عسكرية أو استراتيجية عامة · وتقدر المساعدات العسكرية بأكثر من نصف المعونة الأمريكية الخارجية ؛ وكما يلاحظ ميشيل هدسون فان هذه (المعونة الأمنية) لم تشجع التنمية الاقتصـادية فى الأقطار المتسلمة لهـــا بنفس القـــدر ، (ولكنهـــا فرضت عليهـــا أعباء اقتصـــادية مكلفة ومدمرة اجتماعيا(١٦) ·

وثانيـــا ، فحتى فى حالة المســـاعدات الاقتصـــادية فقط ، فان الاعتبـــارات الســـياسية يكون لهـــا تأثير · فقـــد دلل تريزا هايتير Teresa Hauter بشـــكل مقنع على اســـتناد سياسات المؤسســـات

---

(١٤) Ibid, PP. 204 - 205.

(١٥) كما يعلق ميشيل هـدسون Micheal Hudson : « كان ماكنمـار صامتا بشكل يثير الفضول فيما يتعلق بكل جوانب التحول الاجتماعى ـ الاقتصادى · باستثناء تنظيم النسل (والثورة التكنولوجية) Goulet and Hudson op. cit., P. 124 وكما نتوقع فسوف تكون هـذه أيضا طبيعة تقارير البنك الدولى ، أنظر على سبيل المثـال **Economic Growth of Colombia: Problems and Prospects** (Baltimore, 197), وذلك لا يعنى أن وجهات النظر الرسمية محايدة ساسيا ، وانما هى تفترض دوام الحالة الراهنة فقط ·

(١٦) Coulet and Hudson, Op. cit., P. 78.

فمن بين الأقطـــار العشـــرة التى سجلهـا كلارك على أنهـا تمتلك اعـلى معـــدل فى زيادة اجمالى الناتج القـومى G. N. P. من الواضح أن ستة فقـط هى التى استفادت : تايوان ، اليونان ، كوريا ، اسرائيل ، باناما ، وتايلاند · اذا اعتبرنا ذلك مثالا للمساعدات الاستراتيجية الضخمة ·

الدولية للتنمية (صندوق التمويل الدولى ، والبنـــك الدولى ، ووكالات التنمية الدولية للولايات المتحدة ، وبنك التنمية الأمريكى الدولى) على مدى قبول هيكل العالم الرأسمالى الموجود على المستوى القومى أو الدولى وتأييده ... اذ يوجد تأكيد قوى من قبل مطالب وسياسات الوكالات على مبادىء المشروع الحر ، والاعتماد على ميكانيزمات السـوق ، واحترام الثروة الخاصة المحلية والأجنبية بخاصة(١٧) . ويوضح التاريخ المأساوى لشيلى بصورة واضحة أسلوب عمل هذه المؤسسات . اذ واجهت حكومة الوحـــدة الشـــعبية للرئيس الليندى Allende كثيرا من الصعاب خلال فترة حكمها ـ كالديون الخارجية الضخمة التى ورثتهـــا عن الحكومات السابقة ، وانخفاض الأسعار العالمية للنحـــاس ـ مادة التصـــدير الرئيسية ـ الى جانب أنها بلا شـك وقعت فى بعض الأخطـــاء المتعلقة بالسياسة الاقتصادية . وقد تزايدت صعوباتها بشكل هائل وعن عمـد بسبب أفعال الحكومة الأمريكية ، والبنك الدولى ، وبنك التنمية الأمريكى الدولى ، وعدد من البنوك الخاصة ، وقطع القروض الأجنبية . وبرغم ذلك استمرت الولايات المتحدة الأمريكية فى امدادها بالمساعدات العسكرية، بعض النظر عن اعتبار ذلك استثمارا جديرا بالاهتمام ؛ كما اتضح ذلك ، على الأقل على المدى القصير ، حينما قضت مجموعة من القادة العسكريين المخربين على الحكومة الشرعية واستولت على الحكم فى سبتمبر ١٩٧٣ . وبمرور الوقت ، فى أعقاب الانقلاب الذى وضع نهاية للنظام السياسى الديموقراطى لشيلى ، بدأت وكالات التنمية ، والبنوك الخاصة وبعض الحكومات (وبخاصة الأمريكية) تغير من سياساتها بعجلة فجة ، وأن تنظر بتأييد أكثر الى الامداد بالمساعدات مرة ثانية .

وقد وجه اليمين ، مثل اليسار ، النقد الى المساعدات الأجنبية . وقد ظهرت أحد أشكال الحجج المحافظة ضد المساعدات الأجنبية فى مجموعة

---

(١٧) Teresa Hauter, **Aid as imperialism** (Harmondsworth, 1971) PP. 151 - 152.

المقـــالات الأخيـــرة التى كتبهـــا باور P. T. Bauer (١٨) · اذ كانت صفحات هذا المؤلف السياسى الدعائى البالغة ٥٥٠ صفحة أقل اتجاها الى قضايا الأقطار الفقيرة فى حد ذاتها ، منها ضد ما يعتبره باور محاولة علماء الاجتماع الليبراليين والراديكاليين لتشجيع تخطيط اقتصـــادى شامل تحت مظلة الامداد بالمساعدات الأجنبية وانتشـــار اعتقاد خاص يتعلق بأسلوب تأسيس تنمية أكثر فعالية من خلال ذلك ، ويستند هـــذا الاعتقاد كما يعتقد ، على وجهة النظر المشتقة من وجود فجوة تتسع بين الأقطار الفقيرة والغنية · وبرغم ذلك يبرهن باور على عدم صدق فكرة الـــدائرة المفـــرغة Vicious Circle لأن الأقطار الصناعية المعاصرة أفلتت من فقرها السابق بدون مساعدة ذات قيمة من الخـــارج ، ومرة أخرى استطاعت بعض الأقطار النامية تحقيق تقدم اقتصادى سريع فى العقود الأخيرة من خلال الاعتماد على جهودها الذاتية الى حد كبير ·

فاذا ثبت زيف فكرة (الدائرة المفرغة) فهى ضرورة حينئذ لوجود (اتجاه عام ، نحو اتساع الفجوة بين الأقطار الغنية والفقيرة) ، ويستمر باور لفحص هذه المسألة بتفصيل أكثر حينما يؤكد انتفاء وجود انقســام حاد بين الأقطار الفقيرة والغنية ، ولكن يوجد متصل من اجمالى الناتج القومى G. N. P. وفضلا عن ذلك ، ففى أى حالة توجد مجموعة من الصعوبات الكبيرة فى وجه اجراء المقارنات الدقيقة بين مستويات المعيشة فى مختلف الأمم · وأخيرا ، فانه من المستحيل تبين أى اتجاه عام لاطراد التفاوت ، وتحتاج لدراسة قضية (الفجوة) عبر فترات زمنية محددة ·

غير أن قضايا باور وحججه لم تكن مقنعة ، فكما أعلم لا تمثل فكرة (الدائرة المفرغة) قانونا حديديا من أى نوع ، وانما تصف اتجاها فى عالمنا المعاصر(١٩) · ولا يمكن تزييف الفكرة بالاشارة الى تنمية الأقطار

---

(١٨) P. T. Bauer, **Dissent on development**, Cambridge, Mass. 1972).

(١٩) حسبما أشار جونار ميردال Gunnar Myrdal يمكن الكشف عن هذا الاتجاه أيضا فى بعض الأقاليم داخل الأقطار الصناعية ، وذلك هو السبب فى وجود سياسات لمواجهة =

الصناعية المعاصرة منذ القرن السادس عشر فصاعدا ، وهى التنمية التى حدثت فى ظروف مختلفة تماما(٢٠) أو الاشارة الى الحالات الاستثنائية للأقطار الفقيرة التى كان فى قدرتها أن تنمو بسرعة فائقة(٢١)٠ ويتمثل كل ما تؤكده فى أن معظم الأمم الفقيرة تواجه ، فى عالم تنظمه الأقطار الصناعية من الناحية الاقتصادية وتسيطر عليه ـ الأقطار الرأسمالية الغربية أساسا ـ صعوبات كبيرة فى محاولتها الهرب من الفقر الذى تعيشه منذ وقت طويل ، ومن ثم يوجد ميل قوى لتكاثر هذا الفقر ٠

وبالمثل تعتبر ملاحظات باور عن (الفجوة المتسعة) مضللة ٠ اذ يوجد فصل حاد ينبغى أن يتضح بين مجموعة صغيرة من الأقطار الغنية (التى يسودها نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى بنحو ٢٥٠٠ دولار أو يزيد) وعدد كبير من الأقطار الفقيرة (التى يسودها متوسط نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى بين ٨٠ ـ ٣٠٠ دولار) بالاضافة الى وجود بعض الأقطار من النطاق المتوسط بالنسبة لاجمالى الناتج القومى لا تستطيع تغيير الصورة العامة ، فهى لا تستطيع أن تغيرها بأكثر من

=

(تنمية مناطق معينة) فى بريطانيا ، وسبب تبنى المجتمع الأوربى لسياسات التنمية الاقليمية ورصده مبالغ لها ٠ (ومن الناحية المثالية) يمكن النظر الى المساعدات الأجنبية للتنمية فى بعض الاعتبارات كامتداد لهذه السياسات غير العالم ككل ، اذا ادركناه كمجتمع واحد ٠

(٢٠) ينبغى أن نلاحظ أيضا استحالة حدوث هذه التنمية بدون العون الخارجى ، وقد لعبت الأرباح من السيطرة الاستعمارية (أحد أشكال المساعدات الأجنبية المفروضة) دورا معينا فى هذه العملية ، ومن وجهة نظر بعض الكتاب مثال (Baran, op. cit.) دورا أساسيا ٠

(٢١) كما أشرت ، نتج ذلك فى بعض الحالات عن المساعدات العسكرية الضخمة التى ظهرت على اثرها مشكلات أخرى ، منها الاضرار بالاقتصاد وظهور تفاوتات شاسعة داخل المجتمع وفى بعض الحالات الأخرى لعبت الصدفة دورا بالغ الأهمية ، اذ نتج الارتفاع السريع فى اجمالى الناتج القومى لأقطار الشرق الأوسط المنتجة للبترول ببساطة عن امتلاكها لمصدر طبيعى يوجد طلب مرتفع ومتزايد عليه ٠ وهنا أيضا نجد نموذجا خاصا للنمو الاقتصادى يفرض مشاكل جديدة ، تتعلق بتأسيس اقتصاد أكثر توازنا يحقق الرخاء على المدى الطويل ، ويقضى على التفاوتات الكبيرة ، وينبغى أن نلاحظ أيضا أنه بينما يفيد السعر المرتفع للبترول مجموعة من الأقطار النامية ، فانه الى حد كبير ، يضاعف من صعوبات مجموعة أخرى ، كالهند التى تعتمد على واردات كبيرة من البترول اللازم لتنميتها الاقتصادية ٠

تغيير شكل التقسيم الذى يقتضيه وجود شرائح متوسطة Middle strata بين ملاك الثروة (الأثرياء والطبقة العاملة) وحينما تكون الشرائح المتوسطة كبيرة للغاية فانه يصبح من الضرورى حينئذ أن نهتم بمدى لزومية شكل مختلف للبناء بكاملة ، ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك بالنسبة للاقتصاد الدولى ٠

وحينئذ يقدم باور عنصرا آخر فى المناقشة بالتمييز بين (الدخل income) (والرفاهية welfare) مفترضا أن التفاوت الواضح فى الأول لا يعنى تفاوتا فى الثانى ، وذلك يرجع بنا الى العقيدة المألوفة من قبل الاقتصاديين المحافظين فيما يتعلق بالمنفعة أو الاشباع ٠ اذ استخدم هذا الاعتقاد فى وقت ما فى مواجهة سياسات الرفاهية الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية ذاتها ، ولكننا لم نعد نسمع عنها كثيرا حتى انبعاثها الأخير والمفاجىء فى هذا الشكل الجديد كجزء من البرهنة التى تحاول أن توضح أنه ليس هناك داع للخوف كثيرا فيما يتعلق باعادة توزيع المصادر بين الأقطار الغنية والفقيرة(٢٢) ٠

وبعد صياغة باور لانتقاداته بنوع من التفصيل نجده قد أوضح تصوره لما هو هام فى التنمية بايجاز أكثر ، فالتنمية الاقتصادية كما يؤكد تعتمد بالأساس على استعداد البشر واتجاهاتهم وأيضا على طبيعة نظمهم السياسية والاجتماعية (ص ٧٥٠) ، ويشبه ذلك فى مظهره وجهات نظر النقد الراديكالى لسياسات التنمية الرسمية ٠ غير أن ما يعنيه باور بالاتجاهات والاستعدادات الملائمة والمواقف المناسبة شىء متميز تماما ٠ فهو مقتنع بأهمية الفردية ، والمنافسة الصناعية ، ونمو السوق التجارى ٠ وقد أكد باور فى دراساته الحالية التى ضمنها كتابة عن غرب أفريقيا ،أهمية تنمية التجارة ، انتقد القيود التى فرضت على النشاط التجارى للمشروع الحر ، غير أنه كان أبعد ما يكون عن التفكير فى اطلاق الاستعدادات أو

---

(٢٢) يعبر باور Pauer عن هذه الفكرة فى بداية الكتاب بملاحظته ان التقدم المادى لا يحقق بالضرورة السعادة ، والكبرياء ، والحساسية ، والتناغم (ص ٢٦٠) وبالتاكيد ، ينبغى توجيه هذا التعليق الى أمم الوفرة Affluent والثراء prodigal منه الى الأمم الفقيرة ٠

الطاقات الجديدة ، أو اعادة تشكيل النظم بواسطة حركة ثورية أو قومية يمكن أن تؤسس تنمية مخططة للمصادر القومية · بل على العكس نجد أن التخطيط الاقتصادى الشامل الى جانب المساعدة الأجنبية كانت أحد الأهداف الأساسية لهجومه : « ··· فالتخطيط الشامل لا يزيد من المصادر ولا يحدث عقول البشر ، ولكنه يضخم من السلطة ويركزها · فهذه السياسة ليست شرطا للتقدم أو وسيلة مادية له · وفى الحقيقة فانها قد تعوقه ، وبخاصة فى الأقطار الفقيرة لأنها تتناقض وتحرير الفرد من الخضوع للسلطة التى تشجع مؤهلات النجاح المادى » (ص ٥١٢) · ومن الواضح أن ذلك ليس حقيقيا ، فقد حقق الاتحاد السوفيتى ، وحديثا جدا الصين (التى نادرا ما يذكرها باور) نموا اقتصاديا سريعا ، على الأقل جزئيا بسبب الآثار الرئيسية والتحريرية لثوراتها(٢٣) · وفى مكان آخر من الكتاب يقلل باور من قيمة أى نوع لتدخل الدولة ، منتقدا جونار ميردال G. Myrdal حول افتراضه (أن التقدم الاقتصادى يعتبر الى حد كبير موضوعا لسياسة الحكومة) ويستمر باور فى القول (أنه ليس واضحا طبيعة نوع التدخل التى تستطيع به الحكومات المستقلة ذات الكفاءة التعجيل بتنمية آسيا وأفريقيا فى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر) (ص ٤٥٦) · ومع ذلك ، توضح حالة اليابان بصورة جيدة درجة التدخل القادر على تحقيق هذه النتيجة ·

وتعتبر المساعدة على انتاج الاقتصاد الرأسمالى والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى المناطق النامية من العالم هى الهدف السياسى الكامن وراء مقالات باور · ومع ذلك تؤكد بشدة بعض الانتقادات المحافظة لكل من المساعدات والتنمية ، الحاجة الى الابقاء على السيطرة الحالية للرأسمالية الغربية وبخاصة الأمريكية أو توسيعها · ومثالا لذلك يؤكد

---

(٢٣) فى أعقاب الفترة الأولى للتصنيع تظهر مجموعة من المشاكل نتيجة التخطيط الشديد المركزية ، غير انه يصبح من الممكن تجاوز كثير من المشاكل عن طريق اللامركزية فى اطار خطة شاملة · وقد نوقشت هذه القضايا بدرجة عميقة للغاية فى مؤلف بروس ·

W. Brus : **Economics and Politics of Socialism,** (London, 1971).

حديثا صامويل هنتنجتون Sammuel Huntington وهـــو المعـروف باسهاماته فى التفكير الاستراتيجى الأمريكى فى فيتنام وأماكن أخرى ، (الحاجة الى تجزئة برامج المساعدة الحالية بالنظر الى أغراضهـــا ، وتأسيس برامج جديدة تعكس المصالح المتصاعدة للولايات المتحـــدة فى الاحتفاظ بالعالم)(٢٤) · ويذهب انتقاد آخر لسياسات المساعدة الأمريكية الى أن اهمال أقطار العالم الثالث (يشير الى ذلك المســـتوى المنخفض والمتضائل لمساعدات الولايات المتحدة) يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية وأن الحاجة ماسة الى سياسة جديدة أكثر فعالية وذات طابع تعاونى ، تستطيع تأمين الحصول على الأسواق ، وفرص الاستثمار الأفضل عبر البحار ، وذلك لكى تساعد على حل صعوبات ميزان المدفوعات بالاضافة الى وضع الولايات المتحدة الأمريكية فى موقف أقوى بالنسبة للمنافســة الاقتصادية مع أوربا الغربية واليابان(٢٥) ·

ويعتبر النمو السكانى السريع كأحد الجوانب المحددة للتنمية والتى يرفضها باور بشكل نهائى برغم اعتبارها من قبل كثير من الكتـــاب ذات أهمية بالغة · وطبيعى أن يعتبر هذا النمو فى أحد جوانبه مؤشرا للتنمية ، فهو ينتج عن انخفاض الوفيات الذى يتحقق نتيجة للتغذية الاكثر كفـاية والخدمات الصحية المحسنة ، غير أن الزيادة السكانية من ناحية أخرى تخفض أساسا نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى(٢٦) · ومن ثم فهى تؤثر على المعدل العام للنمو لأنها تحول المصادر من الاستثمار فى الزراعة والصناعة الى توفير المدارس والاسكان ، الخ · ونتيجة لذلك يصبح تنظيم النمو السكانى فى حد ذاته هدفا قد تخصص له المساعدات الأجنبية · وهذا هو المدخل الذى يتبناه روبرت ماكنمارا ، فمن وجهـة نظره (تعتبر الزيادة السكانية المفرطة هى العقبة الوحيدة الكؤود أمـام التقدم الاجتماعى والاقتصادى لشعوب العالم المتخلف (Op. cit., P. 31)

---

(٢٤) Samuel P. Huntington, (**Foriegn Aid : For what and For whom?**) in Hunter and Pielly, Op. cit., P. 59.

(٢٥) C. Fred Bergsten, (The Threat from the third world, Foreign Affairs, 11. (Summer, 1973) PP. 102 - 124.

(٢٦) See Clark, Op. cit., PP. 22 - 23.

وبرغم أنه أضاف أن حل هذه المشكلة لن يكون الا باستبدال أشكال أخرى للمساعدة ، كالمساعدة في الزراعة ، والتصنيع ، والتقدم التكنولوجى · وحينئذ ، فعلى الأمم المتقدمة أن تعطى كل دعم ممكن للأقطار التى أسست فعلا برامج لتنظيم الأسرة ، عليها أن تعمق البحث فى الجوانب الاجتماعية والبيلوجية لتنظيم السكان ؛ وعليها أيضا أن تطور احساسا بالحـــاح المشكلة السكانية (ص ص ٤٤ ـ ٤٥) ·

وقد أعطى كتاب آخرون أهمية مماثلة للنمو السكانى · فقد كرس جونار ميردال قسما كبيرا من دراسته المستفيضة عن جنوب آسيا لهـذا الموضوع ، ولاحظ أنه أصبح مسلما به الآن (ضرورة اتصال منظورات التنمية الاقتصادية الناجحة بالاتجاهات السكانية(٢٧) · وبالمثل ميز مند Mende التشعب المعقـد بالانفجار السـكانى كأحـد مشكلتين هامتين ذات صلة بعدم التوازن بين القوى الصـــناعية والأقطـــار النـــامية (Op. cit., PP. 265 - 71) فعنـد نهـــاية هـــذا القـرن سوف يتضـاعف سكان العالم (الى ٧ بليون) على مدى فترة قصيرة تبلغ نحو ٣٥ سنة ، وفى ٣٥ سنة أخرى فقد يصلوا الى ١٥ بليون : ووراء هذه الأرقام تكمن مشاكل مرعبة ، كالامداد بالطعام والمصادر الأخرى ، والاضرار بالبيئة ، ثم الصراع الحاد للسيطرة المتفاوتة على المصادر ·

وقد انتقد بعض الكتاب الراديكاليين هـذا الاهتمام بتنظيم النمـو السكانى باعتباره نوعا من المالتسية المجددة بالمعنى المحدد للمصطلح ، والذى يعنى أن فقر الأقطار الفقيرة يعتبر نتيجة لعاداتها غير المســئولة فى التكاثر ، وعلى سبيل المثال ، يصوغ ميشيل هدسون هذا النوع من الاعتراض(٣٨)، ولكنه يعدلهبقوله:«انه حينما ندركالتنظيم الديموجرافى فقط كبديل للاصلاح التنظيمى فان التأكيد عليه يتخذ الطابع الأيديولوجى»· وفى الحقيقة حاول نذر يسير من الكتاب المهتمين بالتنمية تفســـير فقر

---

(٢٧) Gunnar, Myrdal. **Asian Dramma** (3 vols.) New York. 1968 Vol. 11. PP. 1389 - 1390.

(٢٨) Goulet and Hudson, Op. cit., PP. 125 - 129.

الأقطار النامية تاريخيا بالنظر الى النمو السكانى ، حيث كانوا مهتمين بموضوعين مختلفين تماما : الأول ، اذا سلمنا بفقر الأقطار النامية اليوم (برغم أنها قد تكون منتجة) فما هى نتائج الانفجار الديموجرافى بالنسبة للجهود التى تحاول تجاوز هذا الفقر من خلال النمو الاقتصادى السريع ؛ والثانى ، ما هى متضمنات ذلك بالنسبة للعالم ككل ـ فيما يتعلق بالاستفادة من المصادر ، وحماية البيئة الطبيعية ، ونوعية الحياة الاجتماعية ـ كنتيجة لهذا النمو السكانى غير المتنبأ به ؟

فالانفجار السكانى الذى قد يبدو مشكلة منعزلة وقائمة بذاتهـــا ، والحل الذى يمكن البحث عنه بصورة أفضل من خلال الوسائل الفنية ، يؤدى فى الحقيقة الى اثاره موضوعات سياسية هامة متضمنه فى أى تصور شامل للتنمية • فحيثما تعتبر الزيادة السكانية السريعة عائقـــا مباشرا للنمو الاقتصادى ، كما هى الحال فى كثير من الأقطار الفقيرة ، فانها مع ذلك ما تزال مجرد عنصر واحد فى التخطيط العام للتنمية ، وينبغى عـــدم التقليل من شأن الصعوبات التى تواجه أى نوع من الســـياسة السكانية(٢٩) • غير أن النمو السكانى ليس ببســاطة مشـــكلة تتعلق بالأقطار الفقيرة • فمن الأسباب الهامة للاهتمام بالانفجار الديموجرافى هو نتائجه بالنسبة للبيئة والاستفادة من المصادر الطبيعية • ومن هـــذا الجانب تعتبر الأقطار الفقيرة بلا شك المصدر الوحيد للمشكلة • ويتزايد السكان (وان كانوا ببطء أكثر) فى الأقطار الصناعية الغنية أيضا •

---

(٢٩) اذا استبعدت الوسائل القهرية المتطرفة ، كالتعقيم الاجبارى لكونها من المحتمل ان تصيب المجتمع بضرر أكبر من الحالة التى تحاول علاجها ، اذ يمكن تحقيق انخفاض فى معدلات المواليد عن طريق الحث والحوافز العقلانية فقط • والى حد ما ، يفترض ذلك مجتمعا عقلانيا يستجيب أعضاؤه بطريقة متنورة للمؤشرات الاجتماعية ، وهذه الحالة ما زالت بعيـدة جـ دا• بالاضافة الى ذلك توجد علاقة مزدوجة بين السكان والتنمية ، فقد تؤثر التنمية على النمو السكانى عن طريق تغيير طموحات البشر وطريقتهم فى الحياة ، مثلما تتأثر بها أيضا • وعلى ذلك يمكن التدليل على أن افضـل سياسة سكانية هى تلك التى تترابط مع التنميـة (النمو الاقتصادى المتحضر ، الحراك الاجتماعى المتزايد) التى ستتولى بنفسها تخفيض معدل المواليد ، غير أن ذلك يبالغ فى فاعلية مثل هذه المؤثرات ويقلل من شان الحاح المشكلة السكانية فى الوقت الحاضر • وأخيرا يوجد موضوع له طابعه السياسى الواضح يتمثل فى حقيقـة أن حجم السكان يعتبر عنصرا فى القوة القومية ، ومن ثم تتأثر الرغبة فى تنظيم النمو السكانى أو عـدم تنظيمه بموقف المتنافسين على المستوى الدولى •

غير أن الحقيقة الأهم أن هذه الأقطار تستهلك قدرا غير ملائم من المصادر العالمية (تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسئولة عن ثلث استهلاك العالم) · فالضغط على المصـــادر ليس فقط مصدره النمو الســـكانى وارتفاع اجمالى الناتج القومى فى الأقطار الفقيرة ، ولكن يكمن مصدره فى النمو المستمر والسريع للأقطار الصناعية ، وينبغى أن يهتم أى تحليل جاد للتنمية على نطاق عالمى بالوسائل التى تحد من استخدامها المفرط فى التبذير للمصادر ، وبالتالى يقلل من معدل نموها ، على الأقل فى بعض الجوانب(٣٠) ·

وتشير هـذه الملاحظات عن المسألة السكانية ، من أحد الجوانب ، الى الحاجة الى اطار واسع وأكثر تنظيما للبحث · اذ تقع تنمية كل من الأقطار (النامية) والأقطار الصناعية فى اطار نظام عالمى من العلاقات السياسية والاقتصادية أو فى ظل ظروف تاريخية محددة وقد أعتمد مجال البحث المسمى (دراسات التنمية) ـ الذى يعتبر فى نفس الوقت مجـالا للفعل السياسى ـ على انهيار الامبراطوريات الاستعمارية وعلى الظروف المحددة لفترة ما قبل الحرب ، مثل تلك التى أشرت اليها بايجاز فى بداية هذا الفصل · حيث أن على أى تحليل لسياسات وقضايا التنمية ، بما فيها المساعدات الأجنبية ، أن يهتم فى المحل الأول بهذا السياق · ففى عالم يسيطر عليه الاقتصاد الرأسمالى أساسا ، فان عملية التنمية قد تضاعف حقيقة التخلف فى بعض الأقطار(٣١) أو تؤدى فى حالات أخرى الى مضار اقتصادية كنتيجة للسعى وراء المصالح الاستراتيجية ، والمصالح العسكرية،

---

(٣٠) يبدو أن هذه الاعتبارات ما تزال مهملة من قبل وكالات التنمية · فبرغم اشارة مقاله نشرتها الأمم المتحدة أبريل ١٩٧٣ بعنوان (اطار موجز لدراسة الأمم المتحدة من تأثير المشاكل والموضوعات البيئية المحددة على استراتيجية التنمية الدولية) الى مشاكل الاقتصاد العالمى ، فانها قصرت اهتمامها الى حد كبير على المشكلات التى تظهر عن التنمية الاقتصادية للأقطار الفقيرة ·

(٣١) مثلما برهن فرانك A. G. Frank فى مؤلفـه (الرأسمالية والتخلف فى أمريكا اللاتينية rev. edn New York, 1969 وانظر أيضا بعض مقالات المؤلف الذى حرره كل من (eds.) **Dependence and underdevelopment : Latin America' James D. Cackcraft, André Gunder Frank and Dele L. Johson Political economy** (New York, 1972).

ونشاط الشركات المتعددة الجنسية • ومن وجهة نظر الأقطار الرأسمالية الكبيرة ينبغى ادراك العلاقات مع الأمم الفقيرة أساسا بالنظر الى الحفاظ على بقاء سيطرتها السياسية والاقتصادية ، أو بالنظر الى ضمان أن يتحقق تصنيع بقية العالم حسب النموذج الرأسمالى •

ويبدو أن سياسات الأقطار الصناعية الشيوعية تقدم بديلا للتنمية وفقا لهذه الرؤية ، وان كانت تثير مشكلات أخرى ، وفى المحل الأول فانه من الصعب فى هذه الحالة أن تحدد طبيعة السياسات أو أسلوب تنفيذها (٣٢) ومع ذلك ، فمن الواضح أن الأقطار الشيوعية قد شاركت على الأقل بجانب ضئيل للغاية فى وكالات التنمية الدولية وفى المساعدات المشتركة ، ولذلك فقد كان تأثيرها العام على مسار الأحداث محدودا • ولقد أصبح واضحا أيضا أن العلاقات مع الأمم النامية قد تأثرت بشدة فى حالة الأقطار الشيوعية ، كما هى الحال فى حالة الأقطار الرأسمالية الغربية ، بسبب الصراع السياسى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم فقد لعبت الأهداف الاستراتيجية والمساعدات العسكرية دورا هاما •

وأخيرا فانه ينبغى الاهتمام بمدى قدره سياسات التنمية للأقطار الشيوعية على تشكيل بديل حقيقى فى أى حالة ، بمعنى البديل الاشتراكى للتوسع الرأسمالى ؛ وينبغى أن يعتمد الحكم فى هذا الموضوع على أسلوب المرء فى تقدير الامكانية الاشتراكية للمجتمعات التى تسودها الملكية العامة لوسائل الانتاج الأساسية والدرجة التى يرتبط فيها التخطيط الاشتراكى بنظام سياسى فاشستى وغالبا قهرى •

وتثير هذه المسألة المتعلقة بالمسارات البديلة للتنمية العالمية موضوعا هاما فى أى تصور للتنمية ؛ أعنى ، ما هو هدف التنمية ، أو بصورة أشمل ، ما هى طبيعة العالم الذى تقصد سياسات التنمية خلقه ؟ ويؤكد

---

(٣٢) See the breif discussion in Mende, Op. cit., Appéndix 1.

معظم الكتاب الليبراليين المهتمين بالموضوع أو يسلمون جدلا ، بأن التنمية تعنى شيئا أكثر من مجرد النمو growth بأى شكل كان بالنسبة لاجمالى الناتج القومى · فهى تتضمن تحسينا حقيقيا فى المستوى العام للحياة ، عن طريق التغذية الكافية والاسكان ، والرعاية الصحية ، والتعليم ، الخ بالنسبة لجميع السكان ؛ وتقليل التفاوتات الهائلة فى توزيع الثروة والدخل ؛ والتوسع فى خلق الفرص ، وبخاصة بالنسبة لمعظم أقسام السكان المحرومة · ومن وجهة النظر هذه ليس من الصعب أن نواصل الاهتمام بصياغة سياسة اشتراكية متميزة للتنمية ، يتحدد هدفها النهائى فى تأسيس مساواة فى الظروف الأساسية على نطاق عالمى ـ لنقضى على التفرقة بين الغنى والفقير داخل المجتمعات وبينها ·

ويتضمن هذا النوع من السياسة توسيع الهدف الاشتراكى الخاص بخلق مجتمع لا طبقى بالنسبة للنسق الاجتماعى للعالم ككل · ومن الواضح وجود صعوبات هائلة فى هذا الصدد ، فحتى داخل أمم معينة ، واجهت الحركات الاشتراكية الديموقراطية عقبات هائلة فى محاولتها اعادة توزيع الدخل والثروة · أو توفير نطاق أكبر من الخدمات العامة ، وتخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية · وعلى النطاق العالمى تضاعفت المشاكل بسبب المقاومة الشرسة ـ الملهمة بالولاءات ذات الجذور الثقافية والقومية ـ لأى اعادة توزيع ذات قيمة للثروة بين الأمم (التى قد تتضمن نوعا من التحكم فى معدل النمو الصناعى للأقطار الغنية) بسبب صعوبة تأسيس مؤسسات دولية فعالة لتنفيذ هذه السياسات ؛ وبسبب التهديد بشكل من السيطرة السياسية والبيروقراطية ذات التطرف الفاشستى الكامن فى مشروع تخطيط الاقتصاد العالمى وتنظيمه · بل انه من الصعب تحقيق بداية ذلك اذا لم تتأسس انظمة اشتراكية ديموقراطية قوية فى عدد من الأقطار الصناعية المتقدمة ؛ واذا كانت الحال على هذا النمو ؛ فان عملية التنمية الاشتراكية قد تبقى فى رأيى بطيئة ـ ربما بطءا مخيفا فى مواجهة الخطر المرعب للحروب المهلكة التى تشن من أجل السيطرة على المصادر التى تتزايد ندرتها ·

بيد أنه من الخيالى تماما أن نفترض أن تحولا ثوريا مفاجئا يستطيع

انقاذنا ، فمن المحتمل أن تكون الاصلاحات المتراكمة ، والمتجهة أساسا نحو تغيير رئيسى فى النسق ، ناجحة ، ومن الأفضل أن نبدأ هذه الاصلاحات بتغيرات فى التجارة العالمية لصالح الأقطار الفقيرة · بزيادة المساعدات الأجنبية فى شكل معونات وليست قروض ؛ بتوفير المنح والقروض الجديدة للمساعدة فى تخفيض العبء المربك للديون التى تعانى منها الاقطـــار الفقيرة كنتيجة للمساعدات الســابقة ؛ وبالزيادة الواضـــحة فى توفير المساعدات التى تتخذ شكل المعرفة العلمية والتكنولوجية(٣٣) ·

وفضلا عن ذلك ، لا يجب أن يغفل أى تحليل للسياق العالمى للتنمية الجانب الآخر للمشكلة · فبرغم وجود الأقطار الفقيرة فى عالم تسيطر عليه الأقطار الصناعية (الرأسمالية ، والشيوعية) فانها بلا شك لديها القدرة لتحديد مسار تنميتها فى اطار حدود معينة ، وأن تؤثر أيضا بدرجة أكثر أو أقل فى التوزيع العالمى للثروة · ويعتبر تبنى سياسة الاكتفـاء الذاتى autarky أحد الخيارات المطروحة أمامها ، وذلك بتحديد الواردات والاستثمارات عن طريق التعريفة الجمركية والضوابط الأخرى ، وأيضا بتقليل اعتمادها على المساعدات الأجنبية بقدر الامكان ، وبخاصة أنماط المساعدات الأكثر ارهاقا · وبالتأكيد هناك سوابق تاريخية لنجاح مثل هذه السياسة ـ وتعتبر الصين مثالا طيبا لذلك ـ طالما أن هنـــاك قوى فى المجتمع تلتزم بشدة ، بالتنمية الاقتصادية ، وباعادة تشكيل النظم الاجتماعية · غير أن سياسة الاكتفاء الذاتى سوف لا تكون هى السياسة الأكثر فعالية فى كل الحالات ، وينبغى عدم تبنيها كسياسة دائمة · وقـد قـــدم البرت هايرشمان Albert Hirchman فكرة هامة تذهب الى : « أنه

---

(٣٣) من المحتمل أن تعتبر المساعدة بالمعرفة واحدة من أكثر أنواع المساعدات افادة ، وان كنا نحتاج أن تمنح بطريقة ملائمة · فمثلا لا يبدو بالنسبة لى ذا معنى طيب أن يتركز عـدد كبير لدراسة التنمية فى الأقطار الغنية ، بينما تمتلك المراكز المهتمة بهذه الدراسات اتصالات متقطعة فقط (وفى بعض الأحيان مختصرة) بالقضايا والمواقف الاجتماعية التى نحللها ،وربما كان من الأفضل أن توقف بعض المصادر لمساعدة ومد نطاق عمل هـذه المعاهد التى تأسست فى الأقطار النامية ، أو لخلق معاهد جديدة ·

من أجل تحقيق حد أعلى للنمو ، فان البلاد النامية تحتاج لتبديل ملائم بين الاتصال والانعزال ، والانفتاح على تجارة ورأس مال الأقطار المتقدمة ، تتلوها فترة من الانسحاب والنزعة القومية »(٣٤) ٠

ويعد تشكيل التحالفات الاقليمية أو أية اتحادات أخرى ، وسيلة ثانية تدعم بواسطتها الأقطار الفقيرة مركزها ، من أجل السيطرة على استثمار رأس المال الأجنبى واستقلال مصادرها ، وتحسين التجارة مع الأقطار الصناعية ، أو التأثير بفاعلية أكثر فى سياسات وكالات التنمية الدولية ٠ وتعتبر الاوبك OPEC منظمة الأقطار المصدرة للبترول من الاتحادات الناجحة لهذا النوع ٠ ومن الواضح أو الأوبك تتمتع بمركز ممتاز من خلال سيطرتها على مصدر له ندرة خاصة ، ويعتبر ميثاق الأندين Andean Pact (من أعضائه بوليفيا Bolivia ، شيلى Chile ، كولمبيا Columbia ، الاكوادور Ecuador ، بيرو Peru فينزويلا Venezuela محاولة أخرى حديثة لتأسيس دفاع ضد القوة الاقتصادية للأقطار الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى نفس الوقت تعتبر وسيلة للتعاون الاقليمى للتنمية ، غير أن فاعليتها سوف تتضاءل بالتأكيد فى أعقاب الاطاحة بحكومة الوحدة الشعبية فى شيلى ٠ ومازالت هناك المحاولات مستمرة لتجميع أقطار العالم الثالث ككل ، وذلك بهدف صياغة بعض الخطوط العامة لسياسات التنمية كما تبدو من وجهة نظر الأقطار الفقيرة ذاتها ، وبخاصة فى حملتها بتبادلات التجارة الدولية ٠

وتشبه كل هذه الجهود من جانب الأقطار الفقيرة فى بعض الاعتبارات جهود الحركة العمالية داخل المجتمعات الصناعية ، وهما معا يعتبران عنصرا رئيسيا فى النضال من أجل اعادة توزيع المصادر العالمية ٠ غير أنه توجد اختلافات هامة أيضا ٠ فمن غير الواقعى تماما أن ندرك عملية التنمية ببساطة ، بالنظر الى الصراع بين الأمم البرجوازية) و (البروليتارية) ، وذلك لسبب رئيسى يتمثل فى وجود

---

(٣٤) Albert O. Hirschman, **A Bias for hope : Essays on development and Latin America** (New Haven, 1971), PP. 25 - 26.

بعض الملامح المتناقضة فى سياسات كثير من الأقطار النامية ، التى ترفع شعارات المساواة الكاملة بين الأمم ، بينما تسمح أو حتى تشجع التفاوتات الشاسعة داخل مجتمعاتها · وفضلا عن ذلك ، توجد اختلافات كبيرة بين أقطار وأقاليم العالم الثالث ـ اختلافات فى التاريخ ، والثقافة والبناء الاجتماعى ـ وأيضا هذا التنوع الكبير فى المشاكل التى تواجهها حتى ليبدو لى من غير المحتمل ، امكانية صياغة نظرية عامة بدرجة عالية من المعقولية ، تستطيع تحديد أفضل أسلوب للتنمية · اذ توجد مسارات عديدة للتنمية مثلما هناك مسارات عديدة للاشتراكية ·

وتعتبر قوة الدافع نحو المساواة هى الخاصية الأكثر شمولا كما يبدو بالنسبة لى ، والتى تنتشر الآن من المجتمعات الصناعية التى شكلت مصدرها فى القرن التاسع عشر لكى تغزو كل العالم · ولقد ظهر الشك أو اليقين الذى اشرت اليها فى مقدمة هذا الفصل ، ليس من مجرد التسليم بصعوبات التنمية وتعقيداتها ، ولكن من خلال التحقق بأن العملية بكاملها قد أسيء فهمها · فخلال حقبة الخمسينات خف الحوار حول الرأسمالية والاشتراكية ، وبرزت نظرية سوسيولوجية جديدة ، تهتم بالانتقال من المجتمع قبل الصناعى الى المجتمع الصناعى ، حيث أدعى أنه يجب أن يكون هدف كفاحنا السياسى والعقلى هو أن ندرك هذا الانتقال المحدد بدرجة أعمق وندعمه بفاعلية أكثر(٣٦) · ولقد أصبح واضحا الآن أن هذه النظرية قد عبرت عن المزاج المحافظ لذلك العصر ـ ومن ثم بددتها الحركات الراديكالية لحقبة الستينات ـ والثقة فى الانتشار العالمى الواسع للوفرة من خلال النمو الاقتصادى

---

(٣٥) وعلى ذلك ففى جلسات مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية ضغطت الأقطار النامية من أجل تفضيل منتجاتها فى الأقطار الصناعية ، ولكن بدون نجاح كبير فى ذلك ·

(٣٦) أكد مؤلف ايرنست جلنر Ernest Gellner (الفكر والتغير Thaught and Change (London, 1964) بقوة وجهة النظر هذه · ووجه ريمون آرون Raymond Aron الذى فعل الكثير لتطوير فكرة (المجتمع الصناعى industrial society الانتباه لأحد ملامح هذه الرؤية الجديدة حينما لاحظ أن علماء الاجتماع قد اتجهوا الى الخلف فى تاسيس تصوراتهم عن التغير الاجتماعى ، من ماركس Marx الى سان سيمون Saint - Simon

القوى · ولقـد نتجت الشكوك الحالية فيمـا يتعلق بعملية التنمية نتيجة لاخفاق النظرية ، والى حـد كبير لغياب أى بديل عملى أو عقلى محدد · اذ يكمن خلف الاهتمـام بالتنمية والعلاقات بين الأمم الفقيرة والغنيـة ، كما حاولت أن أوضح ، الموضوع الأساسى المتعلق بالمسـاواة الانسانية ، فطالما أن هـذا الموضوع قـد نوقش من كل جوانبـه ، وتمت صياغة الاختيارات السياسية بشـأنه ، فان السياسات العملية والفعـالة للتنمية العالمية سوف تكون ممكنة ·